الثورة
السبت 12 رجب 1433 هـ الموافق 2 يونيو 2012م العدد 17364

المحاور الكبرى للبناء والإصلاح الدستوري في اليمن

د. عبدالوهاب الوشلي: مرحلة ما بعد الثورة الشبابية تتطلب مراجعة شاملة للدستور ووظائف الدولة

الحلقة الثالثة

الدكتور/ عبدالوهاب عبدالقدوس الوشلي

يأتي هذا البحث في محاولة لفتح الباب أمام كل شرائح المجتمع بصورتها الرسمية والغير رسمية الحزبية والفردية ودعوتهم للمشاركة في وضع دستور جديد. من موقع المسئولية الوطنية والعلمية والأخلاقية فإنني أدعو الجميع بحزم وصرامة وبدون لين أو هوادة إلى المشاركة في وضع مقتضيات دستور دولة الحق والقانون في إطار الحريات التي يجب أن يضمنها الدستور للإفراد والهيئات وفي إثراء القوانين الإجرائية التي تضمن ممارسة هذه الحريات والتمتع بسائر الحقوق.

القسم الأول: إرساء قيم وقواعد دستورية عامة:

1- **مبدأ الوحدة اليمنية أرضاً وإنساناً:**

أصبح اليمانيون اليوم موحدين من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب واختلطت دماء أبناء اليمن في شماله وجنوبه في ثورة تنشد مستقبلاً أفضل وأي صوت نشاز سيتوارى خجلاً من دماء الثوار والشهداء.

تنشد الثورة تحقيق الآمال الكبار التي علقها الجميع عليها، ويأتي في طليعتها الحفاظ على الوحدة اليمنية وما كان يرتقب في أن يكون لوجود صداه في مجرى العدالة ومسيرة الحكم كله، فالوحدة أهم ركائز الدولة المدنية الديمقراطية التي تنشد الأمن والاستقرار والتنمية.

– إن الوحدة اليمنية هي أغلى وأقدس إنجاز تاريخي يمني وعربي في التاريخ المعاصر تحققت بها المصلحة العليا لليمن، كما قالها الأستاذ عبد العزيز المساعيد في مقاله بعنوان"إشراقات الوحدة المنشور في صحيفة 26 سبتمبر العدد 22 / 5/ 9991م.

(تكتسب الوحدة اليمنية معناها التاريخي لأنها أعادت الاعتبار لإمكانية تحقيق الوحدة العربية).

وتشكل الوحدة اليمنية نقطة الارتكاز للفكر السياسي اليمني عبر كل العصور، وكانت الوحدة هي القاعدة والتمزق هو الاستثناء من خلال الإطلاع على النسق السياسي للوحدة اليمنية في المرجعيات السياسية تاريخياً والثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر وكذا الدساتير اليمنية، وأهداف وبرامج الأحزاب والتنظيمات السياسية ونتائج الاستفتاء الشعبي الذي أكد الشعب كلمته بنسبة 3.89٪ بنعم للوحدة في شهر مايو 1990م، جميعها جعلت الوحدة الهدف الرئيسي لها.

"فلنجعل الوحدة في قلوبنا حياة ونبضاً وفي أعيننا نوراً يبدد أوهام الحالمين بالتشطير ويسقط أقنعة الزيف التي تخفي مدى الحقد الذي يكنه الأعداء لجمهوريتنا اليمنية، فالوحدة هي قدرنا الأزلي وضمانتنا الأساسية في قدرة شعبنا على حماية كيانه، وعلى أداء أدوار فاعلة وإيجابية على المستوى الوطني والقومي والدولي، أن المنعطفات الحاسمة في حياة الأمم والشعوب هي التي تقود إلى التحولات العظيمة وتصنع تجليات التاريخ الرائعة".

فجميعنا يتذكر تلك الدويلات المتفرقة التي رزحت في ظل الاحتلال البريطاني والأسباني والبرتغالي سنوات طوال ولم تجد عزتها ومنعتها إلا بوحدتها التي ضحت من أجلها بالكثير.

(الولايات المتحدة الأمريكية)وهي اليوم أعظم دولة في العالم إقتصادياً، عسكرياً ، تكنولوجياً ، ... إلخ، وتكاد تتحكم بمصير كل بلدان المعمورة قاطبة، ولم يتأتى لها ذلك إلا بالوحدة نعم الوحدة.

كما أن التنظير السياسي قد تطرق إلى ما يلي:

1- مفهوم الدولة- الأمة الذي نشأ في المجتمعات الغربية المتجانسة مع التركيز على المسألة الاجتماعية كمشكلة رئيسية مجتمعية، ورافق ذلك تهميش الاهتمام بمشكلات الدول التعددية في أوروبا نفسها وللدول حديثة الولادة في آسيا وأفريقيا والمجالين العربي والإسلامي.

2- المثقفون العرب تعاملوا مع إنتاج معرفة علمية حول مجتمعاتهم على أساس معيارية النموذج الغربي. وحصل التناقض بين الدعوة إلى وطن تحت سقف واحد، دعوات إلى الصهر والدمج في دولة قوية، وإلى التفكيك والتذويب في وحدة أوسع وأشمل.

3- مفهوم الدولة يقوم على رابطة الإقليم، فيما تقوم السلطة العامة للدولة على مفهوم المواطن، واستعراض الفوارق بين المفاهيم المعتمدة في الغرب، وتلك التي استمرت حية في المجتمعات العربية والإسلامية.

4- وعن الخلل في بناء الدولة في بلد متعدد يكون السؤال حول الدولة الموقوفة هو حول طبيعة النظام السياسي الأمثل الذي يحقق الاستقرار والأمن والأمان ويكفل تحقيق الذات والازدهار للجميع. وفي الدول التعددية هذه غالبا ما يدور الحوار والصراع حول ماهية المجتمع والدولة والكيان، وحول الانتماء والهوية، وحول المعنى والدور.وانه برزت في التاريخ السياسي الحديث ثلاثة إيديولوجيات:

1- الاتجاه اليعقوبي الراديكالي الداعي إلى المساواة الثقافية والقضاء على الاختلافات والتنوعات.

2- الاتجاه الإثني- الاقوامي الذي يدعو لتعبئة الهويات على أسس اللغة والدين والتاريخ والثقافة.

3- الاتجاه التوافقي ضمن دولة- امة- وطن،أي على التعددية والعيش المشترك.

2- مبدأ التجديد والتغيير في القيادة والسلطة:

– التغيير والتجديد مبدأ دستوري راسخ تنشده الثورة في طليعة أهدافها، لا يجوز أن نتشدق وننادي بالتغيير والتجديد ولا يكون هذا المبدأ سلوكاً وممارسة في عملنا السياسي ونظل لعشرين سنة رؤساء وقادة لأحزابنا لا نتنازل عن القيادة أو الرئاسة في مؤسساتنا الحزبية، أو في أماكن عملنا، ثم نأتي ونرفع هذا الشعار على مستوى الوطن والدولة ككل، أليس في هذا

تجسيد للانفصام والازدواج بين القول والعمل؟

إن مبدأ التغيير والتجديد والتصحيح أهم مبادئ الثورة، يجب أن يسود ويحترم ويتأسس بنص دستوري أو عند وضع الدستور الجديد من خلال التنصيص علية بوجوب ترسيخ هذا المبدأ في كل مفاصل الدولة بما فيها الأحزاب السياسية في الدستور. – التأكيد على مبدأ الحق(الشخصي أو الجماعي التنظيمي) في ممارسة السلطة باعتبارها مصلحة للساعي إليها، توجب عليه بالطبع مسئوليات مساوية لذلك الحق والابتعاد عن مفهوم المغالبة واستبداله بمفهوم التنافس الحر في ظل قاعدة المساواة وتكافؤ الفرص. – التنافسية وتبدأ من إتاحة الفرص المتساوية أمام القياديين للتنافس على امتياز ممارسة السلطة، كما تضمن ضمان فرصة الاختيار الحر للمواطنين في ما بين القيادات المتعددة، وكذلك ضمان وجود إجراءات تسمح بذلك الاختيار من بين البدائل المطروحة. 1- ففي ما يتعلق بشرط المساواة يمكن سرد طيف واسع من العناصر التي يضمنها مبدأ المساواة وذلك من قبيل.

– تساوي المواطنين في تمتعهم بحقوقهم أمام القانون

– تمتع المواطنين بفرص متساوية لممارسة هذا الحقوق

– تساوي المواطنين في ممارسة حق المشاركة في إدارة الحكم.

– ضمان فرصة متساوية لمن يملك مصلحة في إدارة الحكم أو للراغبين في المشاركة فيها، وعدم استبعاد أي فئة أو شريحة بسبب مذهب أو مناطقي أو حزبي، أو تطبيق أي معايير تفضيلية أو تمييزية في ذات الصدد بالمخالفة لمبدأ المساواة والمواطنة.

– التأكيد على مبدأ الاختيار التنافسي في كل المناصب القيادية في الدولة عبر التصويت المباشر وفق ظروف كل منصب.

– توسيع صلاحيات وحدات الحكم المحلي وتعزيزها.

3- مبدأ عدم جواز التمديد والتوريث في القيادة والسلطة "وجوب تحديد فترة واحدة بنص الدستور" :

– تكون فترة الرئاسة "إذا كان الدستور سيؤسس على نظام رئاسي" فترة واحدة وليس فترتين حتى لا يستغل الرئيس المنتخب المال العام والإعلام والجيش لحملته الانتخابية الثانية وهو في الرئاسة والسلطة، وحتى لا يستحلي السلطة، وإذا كان الدستور سيؤسس على نظام برلماني يأخذ نفس الحكم، وهذا سيقضي على الخلافات والاتهامات بين الفرقاء السياسيين مستقبلاً.

– تكون فترة رئاسة الأحزاب السياسية نفس سنوات مدة الرئاسة أي لفترة واحدة من تاريخ الانتخابات داخل الحزب، لأن ما ينطبق على دستور الدولة والوطن ورئاسته ينطبق وبكيفية أعمق على الحزب السياسي، تأسيساً على ثقافة التغيير والتجديد التي أرستها الثورة وإكراماً لدماء الشهداء، وكون الحزب السياسي هو من سيتقلد السلطة عند فوزه بالانتخابات.

يجب على كل رجالات السلطة في الدولة الجديدة أن يضعوا نصب أعينهم أن هذه الثورة علقت عليها الآمال الكبار للشعب أجمع. وهذه الثورة دفنت وإلى الأبد مبدأ التوريث والتمديد لأي رئيس قادم أو حزب حاكم وزرعت هذه الثورة ثقافة التغيير والتجديد الذي ستحافظ عليه الأجيال القادمة التي نشأت مع هذه الثورة، كما طبق نظام التوازن وتوزيع القوة في الدول الغربية وأثبت نجاعته. لأن التوازن بين السلطات يظهر في حالات بشكل فوري أو تلقائي بينما في حالات أخرى يظهر بعد حين لأن الحكومة لا يمكن أن تستمر بدون رضاء الشعب لفترة طويلة (الحكومة يجري استبدالها خلال انتخابات دورية مستمرة من قبل الشعب) وهذا النظام منع ظهور أي طاغية خلال القرنين المنصرمين.

وهذا يعني أن لو قيض لرئيس البقاء لفترة طويلة في الحكم فان سوف يتمكن من أن يجمع صلاحيات واسعة لديه على حساب السلطات الأخرى، أمدها أربعة سنوات.

4- مبدأ حضر قيام أحزاب سياسية على أساس ديني أو مذهبي أو مناطقي:

يجب وضع هذا المبدأ كنص في الدستور فالقانون ينبغي أن يضمن الحقوق والحريات على أساس المواطنة وليس على أساس الدين والمذهب أو العرق والطائفة، وقد يتحوّل إلى أداة لشرعنة الظلم والاستبداد. لذلك علينا أن نحدد أي قانون نريد لأي حكم وكون الشعب اليمني شعب مسلم ومتجانس ومتعايش سياسياً واجتماعياً عبر تاريخه الطويل.

ولا يجوز لأي فئة أن تتأسس كحزب ديني وتدعي وحدها الإسلام والوصاية على بقية أفراد المجتمع ويقصي الآخرين، لأن في ذلك غش وتسلط وغلو. وتبرز أمامنا إشكالية التخوف من سيطرة الإسلاميين ممثلين في حزب الإصلاح في اليمن والذي يمتلك قاعدة شعبية كبيرة وأموال طائلة وقيادات نافذة، قبلية وسياسية وعسكرية، أن يستحوذ ويسيطر على لجان إعداد الدستور الجديد والقيام بإظفاء صبغته الخاصة على قواعد الدستور بما يتفق مع مصلحته هو ورؤيته فقط دونما أدنى اعتبار لإرادة وتطلعات وطموحات أفراد المجتمع والشعب، وتتأكد هذه المخاوف في تلك البيانات التي أصدرها علماء اليمن"علماء حزب الإصلاح" بشأن الأوضاع الجارية أو الحالية في اليمن كان آخرها بيان 1102/21/42م بعد قيام حكومة الوفاق الوطني دعوا فيه إلى قيام دولة إسلامية وفق رؤيتهم فقط.

– يجب التأكيد هنا والتشديد على أن يتم التعامل مع الوطن كوحدة واحدة بعيداً عن الأهواء السياسية والأيديولوجيات والأفكار السياسية، واستبعاد الماحكات والمكايدات السياسية عند التعامل مع القضايا ذات الأولوية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. –ويجب أن تتحاور الأحزاب السياسية اليمنية لإيجاد صيغة اندماجية لتكتلات سياسية فاعلة ومؤثرة، لما تعيشه من تشرذم وتجزئه، والسعي بكافة الوسائل نحو تشكيل أقطاب سياسية مرجعية فاعلة توجه العمل السياسي فكراً وممارسة باتجاه دعم الحياة السياسية.

● **رئيس وحدة الاستشارات القانونية بجامعة صنعاء- ومحاضر جامعي**